



تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا في ظل التحديات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الفترة 2022-2014

عبد السلام سالم الحطاب

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية

elhatab@zu.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0003-2811-646X>

Assessing the development of the financial performance of the insurance sector in Libya in light of economic challenges: A comparative study between the period 2014-2022

Abdesalam Elhatab

a Lecturer, Faculty of Economics, University of Zawia, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ القبول: 2026/07/28 - تاريخ النشر: 2026/8/24

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين مؤشرات الملاءة المالية خلال الفترة 2020-2014 ومؤشرات الأداء المالي لعام 2022، وذلك في سياق التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة من قبل هيئة الإشراف على التأمين والدراسات السابقة. توصلت الدراسة إلى تحسن ملحوظ في معظم مؤشرات الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي خلال عام 2022 مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفع معدل الاحتفاظ من 55.14% إلى 63%، وارتفعت السيولة إلى 205%، كما تحسنت الربحية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، لا يزال قطاع التأمين الليبي يعاني من ضعف في عمق التأمين وارتفاع الاعتماد على إعادة التأمين في بعض القطاعات. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدارة المخاطر، وتحسين المحافظ الاستثمارية، وزيادة الوعي التأميني، وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، قطاع التأمين الليبي، مؤشرات الملاءة المالية، التحديات الاقتصادية، التصنيف الائتماني، نموذج CAMEL.

Abstract

This study aimed to evaluate the development of the financial performance of the Libyan insurance sector through a comparative analysis between solvency indicators during the period 2014-2020 and financial performance indicators for the year 2022, in the context of the economic challenges witnessed by the country. The study adopted the descriptive-analytical approach in collecting and analyzing financial data published by the Insurance Supervision Authority and previous studies. The study found a notable improvement in most financial performance indicators of the Libyan insurance sector during 2022 compared to the previous period, as the retention rate increased from 55.14% to 63%, liquidity rose to 205%, and profitability improved significantly. However, the Libyan insurance sector still suffers from weak insurance penetration and high reliance on reinsurance in some sectors. The study recommended enhancing risk management, improving investment portfolios, increasing insurance awareness, and developing the legislative and regulatory framework in line with international standards.

Keywords: Financial Performance, Libyan Insurance Sector, Solvency Indicators, Economic Challenges, Credit Rating, CAMEL Model.

1. المقدمة

يُعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة، حيث يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال توفير الحماية للأفراد والمؤسسات ضد المخاطر المختلفة، وتعبئة المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية. وتتجلى أهمية الملاعة المالية لشركات التأمين في كونها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق في أوقات استحقاقها، وهو ما يتحقق من خلال قوة المركز المالي الذي تتجاوز فيه الاستثمارات والأقساط المحصلة إجمالي المطالبات والمصروفات (نور الدين وحسين، 2021).

شهد قطاع التأمين في ليبيا تطورات متلاحقة منذ تأسيس أول شركة تأمين ليبية في عام 1964م، مروراً بتأميم القطاع في عام 1971م، وصولاً إلى انفتاحه على القطاع الخاص في أواخر التسعينيات. وقد صدر القانون رقم (3) لسنة 2005م بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، تلتها اللائحة التنفيذية بالقانون رقم (4) لسنة 2006م، ثم قرار وزير الاقتصاد رقم (201) لسنة 2012م المتعلق بضوابط وممارسات أعمال التأمين التكافلي (رحيل وصداقة، 2024). وبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاطها 24 شركة في عام 2020م، ارتفع إلى 31 شركة في عام 2022م، مما يعكس تنامي الاهتمام بهذا القطاع الحيوي (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).

ومع ذلك، واجه قطاع التأمين الليبي خلال العقد الماضي مجموعة من التحديات الهيكلية والاقتصادية، تمثلت في الانقسام السياسي والمؤسسي، وتذبذب أسعار النفط، وتدهور قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، مما انعكس سلباً على أدائه المالي وقدرته على المنافسة. في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تقييم موضوعي لتطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا، بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف، وتحديد مسارات التحسين الممكنة.

تستند هذه الدراسة إلى ورقتين رئيسيتين: الأولى هي دراسة "تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا" للفترة 2014-2020 (رحيل وصداقة، 2024)، والثانية هي التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين لعام 2022 (هيئة الإشراف على التأمين، 2023). وتهدف إلى إجراء مقارنة تحليلية بين مؤشرات الأداء المالي في الفترتين، للكشف عن مدى تطور القطاع في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1. مفهوم الملاعة المالية

تُعرف الملاعة المالية بأنها قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق في أوقات استحقاقها، وذلك من خلال قوة المركز المالي الذي تتجاوز فيه الاستثمارات والأقساط المحصلة إجمالي المطالبات والمصروفات (نور الدين وحسين، 2021). وتشير الأدبيات المالية إلى أن الملاعة المالية تستند إلى ثلاث قواعد أساسية: القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية المرتبطة بطبيعة العمليات، والقواعد المتعلقة بتغطية المخصصات الفنية من الأصول المناسبة، والقواعد المتعلقة بهامش الملاعة المالية (Daykin et al., 1984).

وتعتبر الملاعة المالية من أهم المؤشرات المالية لتقييم قدرة مؤسسات التأمين في مواجهة المخاطر، إذ يعرف قاموس Oxford English Dictionary الملاعة المالية بأن تكون أصول المؤسسة أكبر من التزاماتها بحيث تصبح قادرة على سداد التزاماتها (Eikenhout, 2015).

2.2. نموذج CAMEL في تقييم الأداء المالي

يُعد نموذج CAMEL من النماذج الشاملة في تقييم السلامة المالية لشركات التأمين، وقد حظي بقبول واسع في الأوساط الأكاديمية والرقابية على المستوى الدولي. يتضمن النموذج ستة مؤشرات رئيسية: ملاعة رأس المال (Capital Adequacy)، وجودة الأصول (Asset Quality)، وإعادة التأمين والمسائل الاكتوارية (Reinsurance and Actuarial Issues)، وكفاءة الإدارة (Management Efficiency)، والربحية (Earnings and Profitability)، والسيولة (Liquidity) (Das et al., 2003).

وقد أشارت دراسات عديدة إلى فعالية هذا النموذج في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في مختلف البيئات. ففي دراسة Salameh (2022) التي طبقت النموذج على شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، أظهرت النتائج أن 10 من أصل 12 مؤشراً تم اختبارها كانت عوامل معنوية، مما يؤكد أن نموذج CAMEL نموذج قابل للتطبيق لاختبار السلامة المالية.

تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا في ظل التحديات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الفترة 2014-2022

لشركات التأمين. كما استخدمت دراسة (Jansirani and Muthusamy (2019) نموذج CAMEL لتحليل الكفاءة المالية لشركات التأمين غير الحياة في القطاع العام الهندي، وخلصت إلى أن النموذج له دور مهم في بيان مؤشرات السلامة المالية.

وفي سياق الأسواق الناشئة، طبقت دراسة (Gharahkhani et al. (2026 إطار CAMELS ومؤشرات السلامة المالية (FSIs) للتنبؤ بالتغيرات في الملاءة المالية لشركات التأمين الإيرانية، وأكدت على أهمية هذه المؤشرات في رصد الصحة المالية لشركات التأمين. كما استخدمت دراسة أجريت في نيبال إطار CAMEL لتقييم أداء شركات التأمين غير الحياة خلال 2014-2022.

2.3. الدراسات السابقة

2.3.1. الدراسات العربية

تناولت العديد من الدراسات العربية تقييم الأداء المالي لقطاعات التأمين في الدول العربية. فدراسة طباطبائية (2010) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تقييم شركات التأمين الجزائرية، خلصت إلى أن نسب الملاءة المالية والنشاط والربحية جيدة، إلا أن السيولة لتلك الشركات ليست كافية، وأن نسب الهيكلية تشير إلى تناقص استقلالها المالي.

كما تناولت دراسة الحميدي (2013) تقييم أداء شركات التأمين السورية، واقترحت نظام إنذار مبكر يتكون من عشر مؤشرات علمية وعملية مقسمة إلى أربع مجموعات: مخاطر المحفظة الائتمانية، ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر التكلفة الكلية، والمخاطر المالية. واستخدمت دراسة الزرير والجشي (2015) نظام الإنذار المبكر الأمريكي (IRIS) على عينة من شركات التأمين السعودية، وخلصت إلى أن الشركات المدروسة تعاني من غياب الاستقرار في أدائها وأنشطتها نتيجة التغيرات الكبيرة في حجم محافظها التأمينية.

وفي السياق الليبي، تناولت دراسة رحيل وصادقة (2021) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الليبية وفق معايير الملاءة المالية، وخلصت إلى أن معظم مؤشرات الملاءة المالية كانت في حدود المعدلات النمطية، باستثناء مؤشري السيولة والربحية. كما توصلت الدراسة إلى أن تصنيف شركات التأمين الليبية كان شبه جيد. وفي دراسة لاحقة، قام رحيل وصادقة (2024) بتقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي بالكامل خلال الفترة 2014-2020 باستخدام سبعة مؤشرات للملاءة المالية، وخلصت إلى أن القطاع يحصل على تصنيف شبه جيد. (A-)

2.3.2. الدراسات الأجنبية

على المستوى الدولي، تناولت دراسة (Ghimire (2013) الكفاءة المالية لصناعات التأمين غير الحياة في نيبال، وخلصت إلى أن معظم نسب الملاءة المالية تحسنت خلال فترة الدراسة، باستثناء بعض المؤشرات مثل نسبة المطالبات والنسبة المجمعة التي كانت متقلبة. كما استخدمت دراسة (Ansari and Fola (2014 أسلوب T-Test لتحليل أداء شركات التأمين على الحياة في الهند، وخلصت إلى أن أداء الشركات كان سليماً باستثناء عدم كفاية إعادة التأمين، مع وجود فروق بين القطاع العام والخاص.

وفي دراسة (Rohilla (2023، تم استخدام نموذج CAMEL لتقييم الوضع المالي لسنت شركات تأمين على الحياة في الهند، وخلصت إلى أن جميع الشركات لديها وضع جيد وقادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، كما لوحظ أن العائد على حقوق المساهمين للشركات الخاصة قد انخفض. أما دراسة (Jansirani and Muthusamy (2019 فاستخدمت نموذج CAMEL لتحليل مؤشرات السلامة المالية في صناعة التأمين الهندية، وخلصت إلى أن جودة الأصول جيدة، بينما الربحية والسيولة متدنية.

وفي سياق الأسواق الناشئة، طبقت دراسة (Salameh (2022 نموذج CAMEL على شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، وأثبتت أن النموذج قابل للتطبيق لاختبار السلامة المالية. كما أشارت دراسة (Gharahkhani et al. (2026 إلى أن تحديد محددات الملاءة المالية لشركات التأمين وبناء نماذج تنبؤية قوية تجريبياً أصبح من أولويات البحث الرئيسية، خاصة في الأسواق الناشئة.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب: أولاً، تقدم مقارنة تحليلية بين فترتين زمنيتين مختلفتين (2014-2020 و2022) لتقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي. ثانياً، تعتمد على بيانات حديثة من التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين لعام 2022. ثالثاً، تدمج بين مؤشرات الملاءة المالية التقليدية ونموذج التصنيف الائتماني لتقديم صورة شاملة عن أداء القطاع. رابعاً، تدرس أثر التحديات الاقتصادية (السياسية والنقدية والهيكلية) على أداء قطاع التأمين، وهو ما لم يتم التطرق إليه بشكل كاف في الدراسات السابقة في البيئة الليبية.

3. منهجية الدراسة

3.1 منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:

- المنهج الوصفي: لجمع البيانات المالية والإحصائية المتعلقة بقطاع التأمين الليبي من المصادر الرسمية (هيئة الإشراف على التأمين، وزارة الاقتصاد).
- المنهج التحليلي: لتحليل مؤشرات الملاءة المالية ومقارنتها بين الفترة 2014-2020 وعام 2022.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة: قطاع التأمين الليبي بكامل شركاته العاملة (24 شركة في عام 2020، و31 شركة في عام 2022) (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).
- عينة الدراسة: البيانات المالية المجمعة لقطاع التأمين الليبي كما وردت في دراسة رحيل وصداقة (2024) والتقارير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين لعام 2022 (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).

3.3 مصادر البيانات

- البيانات الأولية: القوائم المالية لشركات التأمين الليبية المنشورة من قبل هيئة الإشراف على التأمين.
- البيانات الثانوية: دراسة رحيل وصداقة (2024)، والتقارير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين (2023)، وتقارير المصرف المركزي الليبي، والاتحاد العام العربي للتأمين.

3.4 أدوات التحليل

- النسب المالية: حساب مؤشرات الملاءة المالية (الملاءة عن الإجمالي والصافي، الاحتفاظ، كفاية المخصصات الفنية، الهيكلية، السيولة، الربحية).
- المقارنة الزمنية: مقارنة المؤشرات بين الفترة 2014-2020 وعام 2022.
- التصنيف الانتمائي: تصنيف أداء قطاع التأمين الليبي وفقاً لنموذج التصنيف المقترح من قبل الحميدي (2013) ورحيل وصداقة (2024)، والذي يعتمد على عدد المؤشرات ذات الأداء الإيجابي مطروحا منها عدد المؤشرات ذات الأداء السلبي.

4. التحليل ومناقشة النتائج

4.1 تطور مؤشرات الملاءة المالية (مقارنة بين 2014-2022)

4.1.1 معدل الملاءة عن الإجمالي والصافي

أشارت دراسة رحيل وصداقة (2024) إلى أن معدل الملاءة المالية عن الإجمالي والصافي لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020 كان في حدود المعدلات النمطية. وفي عام 2022، استمر هذا المؤشر في التحسن، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة نحو 785.53 مليون دينار ليبي، وإجمالي الأصول المستثمرة نحو 387.63 مليون دينار ليبي (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).

4.1.2. معدل الاحتفاظ

الجدول (1): مقارنة معدل الاحتفاظ بين الفترة 2014-2022

الفترة	متوسط معدل الاحتفاظ	ملاحظات
2014-2020	(61%متوسط)	استثناء عام 2017(41%)
2022	55.14%	ضمن المعدل العالمي(>50%)
2023	63%	تحسن ملحوظ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على رحيل وصداقة (2024) وهيئة الإشراف على التأمين.(2023)

يتضح من الجدول أن معدل الاحتفاظ في عام 2022 بلغ 55.14%، وهو ضمن المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 50%، مما يعني أن قطاع التأمين غير مقيد بشكل مفرط من قبل معيدي التأمين وقادر على إدارة الأخطار. وقد شهد هذا المؤشر تحسنا ملحوظا في عام 2023 ليصل إلى 63% (هيئة الإشراف على التأمين، 2023). وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رحيل وصداقة (2024) التي أشارت إلى أن مؤشر الاحتفاظ لقطاع التأمين الليبي كان في حدود المعدل العالمي باستثناء عام 2017م.

4.1.3. معدل كفاية المخصصات الفنية

الجدول (2): مقارنة معدل كفاية المخصصات الفنية

الفترة	متوسط معدل كفاية المخصصات	ملاحظات
2014-2016	أقل من 100%	خارج المعدل النمطي
2017-2020	أكثر من 100%	ضمن المعدل النمطي
2022	145%	تحسن مستمر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على رحيل وصداقة (2024) وهيئة الإشراف على التأمين.(2023)

يشير الجدول إلى تحسن ملحوظ في كفاية المخصصات الفنية، حيث ارتفعت من أقل من 100% في الفترة 2014-2016 إلى 145% في عام 2022 (هيئة الإشراف على التأمين، 2023)، مما يعكس تحسنا في قدرة القطاع على تغطية التزاماته الفنية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة رحيل وصداقة (2024) التي أشارت إلى أن مؤشر كفاية المخصصات الفنية تحسن بشكل ملحوظ ابتداء من عام 2017.

4.1.4. مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)

الجدول (3): مقارنة مؤشر الهيكلية

الفترة	متوسط المؤشر	المعدل النمطي
2014-2020	65-140%	أقل من 350%
2022	85%	ضمن المعدل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على رحيل وصداقة (2024) وهيئة الإشراف على التأمين. (2023)

أشارت نتائج رحيل وصداقة (2024) إلى أن مؤشر الهيكلية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020 كان في حدود المعدل النمطي (أقل من 350%)، مما يعني أن قطاع التأمين يتمتع بهيكلية واستقلالية مالية عالية. واستمر هذا المؤشر في التحسن خلال عام 2022، حيث بلغت نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين 85% (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).

4.1.5. مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة)

الجدول (4): مقارنة مؤشر السيولة

الفترة	متوسط المؤشر	المعدل النمطي
2014-2020	متفاوت (207%-88%)	أقل من 100%
2022	205%	أعلى من المعدل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على رحيل وصداقة (2024) وهيئة الإشراف على التأمين. (2023)

أشارت دراسة رحيل وصداقة (2024) إلى أن مؤشر السيولة لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020 كان في معظمها أكبر من المعدل النمطي (أقل من 100%) باستثناء عامي 2016 و 2017. وفي عام 2022، بلغ معدل السيولة 205% (هيئة الإشراف على التأمين، 2023)، مما يعكس تحسناً في القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. ومع ذلك، يشير هذا الارتفاع إلى وجود مشكلة في ارتفاع حجم الالتزامات مقارنة بالأصول السائلة، وهو ما يعزى إلى تدني حجم الودائع والحسابات الجارية بعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم الفوائد (رحيل وصداقة، 2024).

4.1.6. مؤشر الربحية (العائد على الأصول)

الجدول (5): مقارنة مؤشر الربحية (ROA)

الفترة	متوسط العائد على الأصول	المعدل النمطي
2014-2020	0.66%-1.3%	أكثر من 3%
2022	0.73%	أقل من المعدل

تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا في ظل التحديات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الفترة 2014-2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على رحيل وصداقة (2024) وهيئة الإشراف على التأمين. (2023)

أشارت دراسة رحيل وصداقة (2024) إلى أن مؤشر العائد على الأصول لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020 كان أقل من المعدل النمطي (أكثر من 3%)، مع تذبذب في المؤشر خلال الفترة. وفي عام 2022، بلغ العائد على الأصول 0.73% (هيئة الإشراف على التأمين، 2023)، وهو لا يزال أقل من المعدل المطلوب، مما يشير إلى ضعف الربحية بسبب ضعف جودة المحفظة الاستثمارية. وقد أشارت دراسة محدّات الربحية في شركات التأمين الليبية (2017-2022) إلى أن متوسط معدل العائد على الأصول بلغ نحو 1.79%، مما يؤكد استمرار ضعف الربحية.

4.2. تصنيف قطاع التأمين الليبي

اعتمدت الدراسة على نظام تصنيف يأخذ في الاعتبار عدد المؤشرات ذات الأداء الإيجابي والسلبي، وفقاً للنموذج المقترح من قبل الحميدي (2013) ورحيل وصداقة: (2024)

الجدول (6): تصنيف قطاع التأمين الليبي

المؤشر	الدرجة
الملاءة عن الإجمالي	+
الملاءة عن الصافي	+
الاحتفاظ	+
كفاية المخصصات الفنية	+
الهيكلية	+
السيولة	-
العائد على الأصول	-
عدد مؤشرات الأداء الإيجابي	5
عدد مؤشرات الأداء السلبي	2
الرصيد النهائي	3
تصنيف الأداء	شبه جيد (A-)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على رحيل وصداقة (2024) وهيئة الإشراف على التأمين. (2023)

يشير الجدول إلى أن رصيد التصنيف النهائي لقطاع التأمين الليبي بلغ 3 (5 مؤشرات إيجابية - 2 مؤشرات سلبية)، وهو يقع ضمن فئة شبه جيد (A-). وهذا يتفق مع نتائج دراسة رحيل وصداقة (2024) التي صنفت القطاع بتصنيف شبه جيد، وكذلك مع دراسة رحيل وصداقة (2021) التي توصلت إلى وجود ضعف في تصنيف بعض شركات التأمين الليبية. كما يتفق هذا التصنيف مع ما أشارت إليه دراسة العوامل المؤثرة على العمق التأميني في السوق الليبي (2018-2023) من وجود اختلالات هيكلية تعكس ضعف اندماج قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.

4.3. تحليل التحديات الاقتصادية وأثرها على الأداء المالي

تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا في ظل التحديات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الفترة 2014-2022

4.3.1. التحديات السياسية والمؤسسية

شهدت ليبيا خلال الفترة 2014-2022 انقساماً سياسياً ومؤسسياً حاداً، مما أثر سلباً على استقرار القطاع المالي عموماً وقطاع التأمين خصوصاً. وقد انعكس هذا الانقسام في تعدد الجهات الرقابية وضعف التنسيق بينها، مما أدى إلى تحديات في تطبيق المعايير الرقابية الموحدة. وقد أشار تقرير هيئة الإشراف على التأمين (2023) إلى أن عدد شركات التأمين ارتفع من 13 شركة في عام 2014 إلى 31 شركة في عام 2022، وهو ما يعكس تنامي القطاع لكنه يطرح تحديات رقابية إضافية.

4.3.2. التحديات النقدية

شهدت ليبيا خلال هذه الفترة تقلبات حادة في سعر الصرف، حيث تراجع سعر الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي من 1.332 دينار في عام 2022 إلى 4.4817 دينار (هيئة الإشراف على التأمين، 2023)، مما أثر على قيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية، وزاد من تكاليف إعادة التأمين. وقد أشارت دراسة العوامل المؤثرة على العمق التأميني (2018-2023) إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للتضخم نتيجة تراجع القوة الشرائية للأفراد وانخفاض الإنفاق على التأمين.

4.3.3. التحديات الهيكلية

يعاني قطاع التأمين الليبي من ضعف في عمق التأمين، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 0.07% فقط في عام 2022 (هيئة الإشراف على التأمين، 2023)، وهي نسبة متدنية مقارنة بالمعدلات العالمية. كما بلغ معدل إنفاق الفرد على التأمين حوالي 110.2 دينار في عام 2022، مقارنة بـ 3883 دولاراً في المتوسط العالمي (هيئة الإشراف على التأمين، 2023). وتشير دراسة العوامل المؤثرة على العمق التأميني إلى أن العمق التأميني في ليبيا لا يزال متواضعاً رغم التحسن التدريجي.

4.4 مقارنة أداء قطاع التأمين الليبي بالمعايير الدولية

الجدول (7): مقارنة مؤشرات قطاع التأمين الليبي بالمعايير الدولية

المؤشر	قطاع التأمين الليبي (2022)	المعدل العالمي
عمق التأمين	0.07%	3-8%
إنفاق الفرد على التأمين	110 دينار (~23 دولار)	3,883 دولار
معدل الاحتفاظ	55%	>50%
العائد على الأصول	0.73%	>3%
معدل السيولة	205%	<100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على هيئة الإشراف على التأمين (2023).

يتضح من الجدول وجود فجوة كبيرة بين أداء قطاع التأمين الليبي والمعايير الدولية، خاصة في مؤشرات عمق التأمين وإنفاق الفرد والربحية. ومع ذلك، يحقق القطاع أداءً مقبولاً في مؤشرات الاحتفاظ والملاءة. وقد أشار تقرير الاتحاد العام العربي للتأمين (2023) إلى أن سوق التأمين الليبي لا يزال من الأسواق الناشئة التي تواجه تحديات هيكلية كبيرة.

5. اختبار الفرضيات

5.1. الفرضية الرئيسية الأولى

"لا يوجد قصور في الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا خلال عام 2022 مقارنة بالفترة 2014-2020"

بناء على النتائج السابقة، تم قبول هذه الفرضية، حيث أظهرت معظم مؤشرات الملاءة المالية تحسناً أو استقراراً ضمن المعدلات النمطية. وهذا يتفق مع نتائج دراسة رحيل وصدقة (2021) التي خلصت إلى عدم وجود قصور في الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي، وكذلك مع دراسة رحيل وصدقة (2024).

5.2. الفرضيات الفرعية

النتيجة	الفرضية
مقبولة	لا يوجد قصور في مؤشر الملاءة عن الإجمالي
مقبولة	لا يوجد قصور في مؤشر الملاءة عن الصافي
مقبولة	لا يوجد قصور في مؤشر الاحتفاظ
مقبولة	لا يوجد قصور في كفاية المخصصات الفنية
مقبولة	لا يوجد قصور في مؤشر الهيكلية
مرفوضة (القصور قائم)	يوجد قصور في مؤشر السيولة
مرفوضة (القصور قائم)	يوجد قصور في مؤشر الربحية

5.3. الفرضية الرئيسية الثانية

"يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا"

تم قبول هذه الفرضية، حيث أظهر التصنيف أن قطاع التأمين الليبي يقع في فئة "شبه جيد (A-)"، مما يشير إلى وجود قصور نسبي يتطلب المعالجة. وهذا يتفق مع دراسة رحيل وصدقة (2021) التي توصلت إلى وجود ضعف في تصنيف بعض شركات التأمين الليبية، وكذلك مع دراسة رحيل وصدقة (2024).

6. النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. تحسن معظم مؤشرات الملاءة المالية خلال الفترة 2014-2022، حيث ارتفع معدل الاحتفاظ، وكفاية المخصصات الفنية، والهيكلية، والملاءة عن الإجمالي والصافي (رحيل وصدقة، 2024؛ هيئة الإشراف على التأمين، 2023).

تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا في ظل التحديات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الفترة 2014-2022

2. استمرار ضعف السيولة والربحية، حيث تجاوز معدل السيولة المعدل النمطي (205%)، بينما كان العائد على الأصول أقل من المعدل المطلوب (0.73%) (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).
3. تصنيف قطاع التأمين الليبي كـ "شبه جيد (A-)"، مع وجود 5 مؤشرات إيجابية مقابل 2 مؤشرات سلبية (رحيل وصادقة، 2024).
4. ضعف عمق التأمين، حيث بلغت مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 0.07% فقط، وهي نسبة متدنية مقارنة بالمعدلات العالمية (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).
5. ارتفاع الاعتماد على إعادة التأمين في قطاع الممتلكات والمسؤوليات، حيث بلغت نسبة الأقساط المعادة 99.6% من إجمالي الأقساط المعادة في السوق (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).
6. تحسن مؤشر السيولة والربحية في عام 2023، حيث ارتفعت السيولة إلى 205% وتحسنت الربحية بشكل ملحوظ (هيئة الإشراف على التأمين، 2023).

6.2. التوصيات

بناء على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز إدارة المخاطر لتقليل الاعتماد على إعادة التأمين وتحسين معدلات الاحتفاظ، خاصة في قطاع الممتلكات والمسؤوليات.
2. تحسين المحافظ الاستثمارية لرفع معدلات الربحية، من خلال تنويع الاستثمارات وزيادة جودة الأصول المستثمرة، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.
3. معالجة قصور السيولة من خلال تحسين إدارة الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الأجل، وتطوير آليات التمويل البديلة.
4. زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات لنشر ثقافة التأمين وزيادة الطلب على المنتجات التأمينية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة (العوامل المؤثرة على العمق التأميني، 2023).
5. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتعزيز دور هيئة الإشراف على التأمين في الرقابة والتوجيه، والعمل على إصدار قانون تأمين موحد يواكب أفضل الممارسات الدولية.
6. إعداد قاعدة بيانات ومعلومات واسعة بين هيئة الرقابة وشركات التأمين تسمح بانسيابية المعلومات وتبادل الخبرات.
7. اعتماد التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة شركات التأمين ومواكبة تطورات الصناعة عالمياً.
8. إجراء المزيد من الدراسات حول النماذج الكمية الحديثة المتعلقة بتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة.

7. قائمة المراجع

المراجع العربية

1. الاتحاد العام العربي للتأمين (2023). التقرير عن السوق المالي الليبي، مجلة التأمين العربي، العدد 158، سبتمبر.
2. الحميدي، نور (2013). نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية (دراسة رياضية تطبيقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
3. رحيل، خالد محمد، وصادقة، زينب رجب (2021). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق معايير "الملاءة المالية" دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، 14(6)، يونيو، المعهد العالي للعلوم التقنية-درنة، 176-220.

تقييم تطور الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا في ظل التحديات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الفترة 2014-2022

4. رحيل، خالد محمد، وصداقة، زينب رجب (2024). تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا: دراسة تطبيقية للفترة 2014-2020، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 11، العدد 2، نوفمبر، ص 300-323. DOI: 10.36602/jebbs.2024.v11.02.15
5. الزرير، رانيا، والجشي، محمد (2015). تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37(5)، 309-331.
6. طبائبية، سلمية (2010). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين)، جامعة قلمة، الجزائر.
7. قيدوز، عبد الكريم أحمد، والسهلاوي، خالد عبد العزيز (2015). هامش الملاة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، العلوم الاقتصادية، 10(38)، آذار، 31-47.
8. محمد، أحمد محمد فرحات، وأبو زيد، محمد أحمد محمود (2017). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 54(1)، يناير، 1-42.
9. محمد، عبد الله عبد الله محمد (2018). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - ملحق 1، 19(1)، 122-137.
10. نور الدين، سيجاق الدين، وحسين، حساني (2021). أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاة المالية لشركات التأمين الجزائرية - دراسة قياسية للفترة، مجلة الريادة الاقتصادية والأعمال، 7(2)، جانفي، 431-446.
11. هيئة الإشراف على التأمين، وزارة الاقتصاد والتجارة، حكومة الوحدة الوطنية (2023). التقرير السنوي للهيئة لعام 2022.
12. العوامل المؤثرة على العمق التأميني في السوق الليبي: دراسة قياسية (2018-2023) (2023). مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال، المجلد 4، العدد 1، ص 142-158.

المراجع الأجنبية

13. Ansari, Valeed A. and Fola, Wubshet (2014). Financial Soundness and Performance of Life Insurance Companies in India, International Journal of Research (IJR), 1(8), September, ISSN 2348-6848, 224-253.
14. Das, U., Davis, N., & Podpiera, R. (2003). Insurance and Issues in Financial Soundness (IMF Working Papers No. WP/03/138). International Monetary Fund.
15. Daykin M. A.; Devitt M. S. and Caughan M. A. (1984). The Solvency of General Insurance Companies, Journal of the Institute of Actuaries, Vol 11 No.2, 279-336.
16. Eikenhout, Lodewijk (2015). Risk Management and Performance in Insurance Companies, [master's Thesis] Faculty of Management and Governance, University of Twente.
17. Gharakhani, M., Gharakhani, M., & Farakesh, F. (2026). Forecasting Changes in Financial Solvency of Insurance Companies Using Financial Soundness Indicators. Iranian Journal of Insurance Research.
18. Ghimire, Rabindra (2013). Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal, The Lumbini Journal of Business and Economics, III(2), July, ISSN 2091-1467, 1-14.

19. Jansirani, P. and Muthusamy, A. (2019). CAMEL analysis of financial efficiency of public sector non-life insurance companies in India, Zenith International Journal of Business Economics & Management Research, 9(6), June, 16-34.
20. Rohilla, Roshan Lal (2023). Department of Commerce, Government College, Sampla, District Rohtak, Haryana, India, International Journal of Science and Research Archive, 08(01), 330-352.
21. Salameh, Hussein Mohammad (2022). An evaluation of the financial soundness of insurance firms in the Amman Stock Exchange. Insurance Markets and Companies, (1), 11-20.
22. Swiss Re Institute (2023). Sigma Research: World insurance in 2022, sigma No. 3/2023.